مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد7،العدد3 – ديسمبر 2020
OEB Univ. Publish. Co.

استراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفاعلية الإقتصادية
–المخطط الوطني لتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة (SNAT) نموذجا–.

Territorial Planning Strategy to Achieve Sustainable Development and Economic Effectiveness – The national spatial master plan (SNAT) as a model –

د. هاجر شنيخر*، جامعة تبسة، الجزائر.
chenikhar.hadjer@gmail.com

تاريخ التسليم:(2020/02/19)، تاريخ المراجعة:(2020/05/03)،تاريخ القبول:(2020/06/27)

ملخص

استحدث المشرع الجزائري قانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، بموجب القانون رقم 20/01 المؤرخ في: 27 رمضان 1422 الموافق لـ: 12 ديسمبر 2001، بغرض العمل على الاستعمال الأمثل للمجال الوطني من خلال التوزيع المحكم والملائم لسكان وللأنشطة الاقتصادية والهياكل الأساسية في إطار التنمية المستدامة، وذلك بواسطة المخطط الوطني الذي عليه إعادة الاعتبار للإقليم ووضع الخطوط العريضة من خلال سياسة إقليمية تتضمن تصحيحات من أجل نموذج جديد لتنمية وتهيئة الجزائر في أفاق سنة 2030. فالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والذي تمت المصادقة عليه بموجب القانون 02/10 ، وضع حجر الأساس والبوادر الأولية التي تتيح الربط بين مختلف النشاطات التنموية الإقتصادية والإجتماعية مع ضرورة المحافظة على البيئة وتحقيق استدامتها.

وقد ارتأينا أن نجري هذه الدراسة للتفصيل أكثر في هذا الموضوع وقد قسمناها إلى مباحث ثلاث تناولنا في الأول: مفهوم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وفي الثاني إستراتيجية تنفيذه، فيما تناولنا في الأخير وثائق التحضير والإعداد وتجسيده.

الكلمات المفتاحية: الإقليم، الإقليم الوطني، التهيئة الإقليمية.

Abstract :

The Algerian legislator introduced the Law on territorial planning and Sustainable Development, according to Law No.01/20 of 27 Ramadan 1422 corresponding to December 12th, 2001, with the aim of working on the optimal use of the national domain through a tight and appropriate distribution of population, economic activities and infrastructure within the framework of sustainable development, via a national scheme that has to restore the region and to outline a regional policy including corrections for a new model for developing and planning Algeria for the 2030 horizons.

The national spatial master plan and its sustainable development, which was approved by Law 10/02, laid the foundation and the initial signs that allow the linking between the various economic and social development activities with the need to preserve the environment and achieve its sustainability.

We decided to conduct this study to detail this topic, and we divided it into three chapters: the first on the concept of The national spatial masterplan; the second for the strategy for its implementation, while, in the third one, we dealt with the preparation documents and its implementation.

Key words: territory, national territory, spatial Planning, sustainable development, The national spatial master plan, planning, sustainability.

* المؤلف المراسل: د. هاجر شنيخر،الإيميل: chenikhar.hadjer@gmail.com

مقدمة:

شرعت الجزائر منذ بداية الألفية عملية تصحيح واسعة تمس جميع القطاعات بداية بالوئام المدني ثم المصالحة الوطنية، وإصلاح المنظومتين القضائية والتربوية، ، ووصولا إلى إنعاش النمو وتقليص البطالة والتضخم، إلي تهيئة وتنظيم إقليمها وعصرنته، وتدارك الفجوات والنقائص التي تعرفها العديد من المناطق، وعدم إهمال الإقليم وتركه للمصادفة، فالإقليم الوطني يحتاج اليوم إلى أداة للتخطيط قادرة على دفع وتنسيق تنميته بغض النظر عن المقاربات القطاعية، تكون بمثابة مرجع استدلالي لجميع القطاعات، ويحاول المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (S.N.A.T)،الأخذ بعين الاعتبار لتحدياته والاستجابة لها قصد وضع معالم جزائر متوازنة ومستدامة وتنافسية. وعليه فأداة التخطيط تمثلت في المخطط الوطني: (SNAT) والمنصوص عليه وفق أحكام القانون رقم: 20/01 المؤرخ في: 2001/12/12 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، والذي شرع في تطبيقه بعد المصادقة عليه بموجب القانون **02/10** المؤرخ في 29 جوان 2010.

إذ نص على أن المخطط الوطني يحدد التوجهات الأساسية لدولة بالنسبة للعقدين القادمين والمتمثلة في التوفيق المنسجم بين الضرورتين الخاصتين بالتهيئة الإقليمية أي إقامة توازن مستدام بين المكونات الكبرى للإقليم وتكيفها مع متطلبات الاقتصاد المعاصر، والذي لابد من أن يحقق ضمان مكاسب الاستقرار الاقتصادي وذلك بتوفير الشروط الملائمة من اجل المزيد من تنويع الاقتصاد الوطني وتوزيع أفضل للأنشطة والسكان عبر الإقليم ، لذا فالشعار الأساسي لتهيئة الإقليم هو إعادة التوازن والخيارات الأساسية والضوابط التي ستحكم إعادة التنظيم الإقليمي، فإعادة التوازن، الديمومة، الجاذبية والعدالة هي الأوجه الأربعة لإستراتيجية تهيئة وتنمية الجزائر في أفاق 2030.

وتوجد الجزائر هكذا في حالة انتقال بيئي وديمغرافي وكذا اقتصادي، وعليها أن تتزود بالوسائل لنجاح هذين الانتقاليين بالنظر للارتباط الوثيق بينهما وارتهان أحدهما بالآخر، ويبدو أن الاقتصاد لا يمكن أن يتطور عندما يلحق الضرر بالبيئة وبالموارد، فلا يمكن فصل حماية التراث والأنظمة البيئية عن فرص وعراقيل التقويم الاقتصادي، وتعد المقاربة الإقليمية للتنمية المستدامة للمخطط الوطني إذن بحماية التراث الطبيعي والثقافي، وديمومة التراث الطبيعي والثقافي قصد نقله للأجيال القادمة والاستفادة منه، وكذا تقويم اقتصادي واجتماعي لهذا التراث وبصفة خاصة في وإطار سياسة للتنمية المحلية، وهي بذلك مستكملة بالمبادئ الثلاثة: الديمومة والتوازن والإنصاف.

لذا تكمن أهمية الموضوع المطروح في أنه يبين الإختلالات الإقليمية في الجزائر والتي تأثر على العجلة السياسية والتنموية، إضافة إلى إظهار أهم الأدوات التي تم استحداثها أو تفعيلها لمعالجة هذا الاختلال، كما تتجلى أهميته أيضا من خلال تحديد توجه المشرع الجزائري خاصة في مجال تهيئة الإقليم وأهم الخيارات والبدائل المطروحة، إضافة إلى أن الأهمية القصوى هي التعريف بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم ودوره المحوري، وكيفية تنفيذه وتجسيده.

من خلال كل هذا الأخذ والرد تتضح أهمية تهيئة الإقليم في إطار مستدام كركيزة أساسية لأجل ضمان الفاعلية الإقتصادية لذا لابد من طرح **الإشكالية التالية:**

- كيفية مساهمة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كأداة لتخطيط في إستراتيجية التنمية المستدامة من جهة وفي ضمان الفاعلية الإقتصادية من جهة أخرى؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية أخرى:

- ماهي أهم الأحكام المنصوص عليها في قانون تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة؟ وما هي أهم الأدوات التي تم استحداثها أو تفعيلها لمعالجة الاختلالات الإقليمية وتحقيق الفاعلية الإقتصادية؟ وفيما يتمثل المخططات المستحدثة في إطار المخطط الوطني؟

وغيرها من التساؤلات التي حاولنا الإجابة عنها من خلال تقسيم الدراسة إلى:

- المبحث الأول: مفهوم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم
- المبحث الثاني: إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم
- المبحث الثالث: ووثائق تحضير وإعداد المخطط الوطني وتجسيده

منتهجينا في ذلك منهجا تحليليا وهو المنهج الملائم للدراسة لاسيما وأن النظام القانوني للمخطط الوطني يحتاج إلى الكثير من التحليل والتعليل والقراءات النقدية.

المبحث الأول: مفهوم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

لدراسة هذا المبحث نتناول ما يلي:

المطلب الأول: تعريف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

قبل أن نعرف المخطط الوطني لابد من أن نحدد ما المقصود بالإقليم والإقليم الوطني:

الفرع الأول: تعريف الإقليم والإقليم الوطني

تعريف الإقليم: هو الأساس والبوتقة التي تتم فيها الأنشطة وحياة المواطنين.

تعريف الإقليم الوطني: هو مزيج بين معطيات ميدانية وامتدادات للتاريخ، ويعرف أيضا بأنه: "مجمع شاسع ومتنوع لالتقاء فضاءات كبرى جغرافية وثقافية تشكل عبر تاريخ ثري ولكنه متنافر أحيانا" (الجريدة الرسمية،العدد: 61 المؤرخة في:2010/10/21،ص43)، وهكذا فإن التهيئة غالبا ما كانت مرتبطة ببناء الإقليم نفسه، وموجهة لتنميته نحو اتجاهات مؤكدة واحيانا متباينة.

الفرع الثاني: تعريف تهيئة الإقليم:

التهيئة هي: تنظيم خاص تسترشد به الدولة في تنظيم العلاقة بين أقاليمها المتباينة لتحقيق تكافئ الفرص لكل إقليم وإبراز مواهبه وإمكانياته الجغرافية الكامنة ودعم شخصيته المحلية أو إعادة التوازن بين الأقاليم المختلفة داخل الدولة.

التهيئة الإقليمية هي: عملية تنظيمية للمظاهر الجغرافية البشرية والاقتصادية على المستوى الإقليمي أي بوضع خطة ومعايير تأخذ بعين الاعتبار الظروف الطبيعية، البشرية والموارد الاقتصادية،

وتعرف في مفهومها المعاصر بأنها: "الإدارة العمومية لتنظيم المظاهر الجغرافية البشرية والاقتصادية في الوسط لتحقيق التوازن بين الأماكن والتنظيم الشمولي الموجه لإسعاد السكان وتوفير الشغل والإيواء والخدمات العمومية لهم" (التيجاني،2004، ص37).

ويمكن أن نعرف أيضا تهيئة الإقليم: بأنها عدم إهمال الدولة لأي إقليم وتركه عرضة للمصادفة، لأن كل فضاء هو جزء من التراب الوطني يعترف له بالحق في التطور والرفاه، وعلى الصعيد المحلي، يتعين خلق الشروط التي تمكن الشخص من العمل والعيش في المنطقة التي يرغب في العيش فيها، مع إعادة خلق الروابط مع الإقليم.

وتجدر الإشارة أن المشرع الجزائري قد استعمل مصطلح التهيئة العمرانية في الوثائق الرسمية لعقد من الزمن (منذ سنة 1987 إلى غاية سنة 2001) وذلك للإشارة إلى مفهوم التهيئة القطرية أو الإقليمية، أو تهيئة التراب الوطني، حيث عرفها المشرع من خلال القانون رقم: 03/87 المتعلق بالتهيئة العمرانية (الجريدة الرسمية، العدد: 05 المؤرخة في: 1987/01/28)، تعريفا غائيا عندما عرض جملة من الأهداف التي تهدف إليها التهيئة الإقليمية، فعرفها: "التهيئة العمرانية تهدف إلى الاستعمال الأمثل للمجال الوطني من خلال الهيكلة والتوزيع المحكم للأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية، والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية ولاسيما منها الموارد النادرة"، وعليه فالتهيئة الإقليمية: لا تحل مشاكل القطاعات، بل تسهر على تفعيلها وانسجام أعمالها.

وفي الأخير نعرف **سياسة تهيئة الإقليم** على أنها: "سياسات تدخليه إرادية من جانب الدولة"(MESTER, 2001, P 1)، "قائمة على فكرة عدم ترك الإقليم عرضة للإهمال"، ويقول: "YvesDIASCORN Le " في هذا السياق:

"Toute politique d'aménagement du territoire traduit une philosophie refusant le laisserfaire" libéral" (MERADI, 2007, P66)

وتراعي هذه السياسة تحقيق الانسجام والتنسيق بين مقومات الوسط الإقليمي المتنوعة ونماذج التنمية المقترحة للنهوض بالإقليم اقتصاديا وعمرانيا وحماية عناصره الطبيعية ومكتسباته الحضارية والثقافية".

الفرع الثالث: تعريف المخطط الوطني

لقد أوردت وثيقة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم العديد من التعاريف نوجزها في ما يلي:

- هو الفعل الذي تعلن من خلاله الدولة سياستها لتهيئة الإقليم، والتي تنوي انتهاجها خلال العشرين سنة القادمة (الجريدة الرسمية، العدد: 61 المؤرخة في:2010/10/21، ص06)، أي يكون على سلم زمني طويل المدى أي العمق الظرفي لجيل كامل.
- كما يعني عدم إهمال الإقليم وتركه للمصادفة، فكل جزء من التراب الوطني يمثل أحد عناصر الثروة الوطنية، وعليه له الحق في التطور، ولكن في إطار إستراتيجية شاملة ومتحكم فيها.

- هو فعل تعلن بموجبه الدولة عن مشروعها الإقليمي، ويبرز الطريقة التي تعتزم الدولة اعتمادها في إطار التنمية المستدامة لضمان التوازن، والإنصاف، وجاذبية التراب الوطني في جميع مكوناته، بما فيها الدفاع والأمن الوطني مثلما هي مذكور في المادة 05 من القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة(الجريدة الرسمية، العدد:77 المؤرخة في: 2001/12/15).
- وهو أيضا يمثل قوة توجيه للعمل ووثيقة لتخطيط الاستراتيجي، وبهذا أداة تعكس التوجيهات الإستراتيجية للتهيئة المستدامة للإقليم(ADJA, 2007, P93)،ويشير القانون رقم: 01-20 السابق الذكرإلى أنه الأداة الرئيسية لعمل السلطات العمومية في تطبيق السياسة الوطنية لتهيئة التقليم يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني التوجيهات والترتيبات الإستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم (ديب،2012، ص311).

ويشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية يضع المخطط للمبادئ التي تحكم تموقع البنى التحتية الكبرى للنقل والتجهيزات الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ويدمج مختلف سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، وبذلك نشير أن المخطط لا يقدم حلولا للمسائل المحلية، بل يعتمد على العناصر الأساسية أو ذات الاهتمام الوطني، ومن هنا فهو يقوم بدور الموحد للسياسيات العمومية ويحترم صلاحيات كل قطاع.

المطلب الثاني: أسس، أهداف وتوجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

إن المخطط يقوم على استحقاقات أساسية كبرى، ويعتمد على توجيهات وأهداف نفصلها:

الفرع الأول: أسس المخطط الوطنيلتهيئة الإقليم

يرتكز على ثلاثة أسس وبثلاثة استحقاقات أساسية الكبرى يتعين على الجزائر مواجهتها هي:

- الرهان الديموغرافي: وهو استحقاق مبرمج بدقة مع وصول الموجة الكبيرة من طالبي العمل.
- الرهان الاقتصادي: بمضمونه المرتبط بالتنافسية وتأهيل الإقليم، ويتزامن هذا الرهان مع إنشاء منطقة التبادل الحر والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- الرهان الإيكولوجي: الذي يتطلب الحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي في ظل وضعية ندرة واضطراب المياه والتربة حيث تزداد المنافسة قوة بين الاستعمال واستدامة الموارد.

وتسمح إستراتيجية المخطط بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، وبالإستجابة لاستحقاقات المستقبل والرهانات الديمغرافية والاجتماعية والرهان الايكولوجي والتي تمثل تحديات يتعين التكيف معها وذلك بالأخذ بعين الاعتبار **المتطلبات** التالية:

- الاختلالات في تموقع السكان والنشاطات في الإقليم، وتفعيل جاذبية الأقاليم:(من خلال انشاء التجهيزات ووفرة الخدمات)، والحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي وتثمينه.

الفرع الثاني: أهداف وتوجيهات المخطط الوطني:ويهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى:

- خلق نوع من التجانس ما بين القطاعات والأقاليم.
- إعادة رسم الخريطة السكانية والاقتصادية للجزائر علما أن هذا المخطط قد دعم بكل الوسائل الضرورية الرامية إلى تنظيم الإقليم.
- وتدارك الفجوة واللاتوازن ما بين كل مناطق الوطن.
- وتثمين الإمكانيات من خلال السهر على تحقيق تنمية مستدامة في كل الفضاءات الوطنية.

كما يرمي المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى:

- ضمان توازن اجتماعي ونجاعة اقتصادية.
- وحماية ودعم ايكولوجي في إطار التنمية المستدامة –خلال العشرين سنة المقبلة–، معتبرا المخطط وثيقة توجيهية وإطارا مرجعيا مما يستدعي مساهمة كل مسؤول وطني ومحلي في إنجاحه من خلال التفكير في العمل بطريقة وطنية منسجمة وفي إطار نظرة جماعية موحدة وشاملة لتحقيق تنمية مستدامة للإقليـم.

ونصت المادة 09 من القانون 01/ 20 السابق الذكر على التوجيهات الأساسية للمخطط الوطني، والتي يمكن أن نذكر أهمها:

- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية .
- تثمين الموارد الطبيعية واستغلالها العقلاني.
- التوزيع الفضائي الملائم للمدن والتجمعات السكنية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة، ودعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الأقاليم.
- حماية التراث الايكولوجي الوطني وتنميته.
- حماية التراث التاريخي والثقافي وترميمه وتثمينه.
- تماسك الاختبارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية.

كما يحدد تطبيقا للمادة 11 من القانون 20/01 السابق الذكر مبادئ وأعمال التنظيم الفضائي المتعلقة بما يأتي:

- الفضاءات الطبيعية والمساحات المحمية ومناطق التراث التاريخي والثقافي.
- تعبئة الموارد المائية وتوزيعها وتحويلها، وبرامج الاستصلاح الزراعي والري.
- البنى التحتية الكبرى للمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوزيع الطاقة ونقل المحروقات. – البنى التحتية السياحية، المناطق الصناعية والأنشطة.
- انتشار الخدمات العمومية للصحة والثقافة والرياضة.
- البنى التحتية للتربية والتكوين والبحث.

المطلب الثالث: الرهانات الستة الكبرى والخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم

يواجه الإقليم الوطني سلسة من التناقضات والتوترات الإجتماعية والمجتمعية، والريفية والحضرية تضاف إليها إشكالات ذات طبيعة هيكلية تم تحديدها من طرف المخطط الوطني: "العقدة الفعلية للمستقبل" وقد سمحت بإبراز ستة رهانات كبرى، وجاءت الخطوط الأربعة التوجيهية لتهيكل المخطط ولترد على هذه الرهانات لتحقيق تنمية الإقليم الوطني، وهو ما سنفصله:

الفرع الأول: الرهانات الستة الكبرى للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم(الجريدة الرسمية، العدد: 61 المؤرخة في: 2010/10/21، ص43):

يواجه الإقليم الوطني سلسلة من التناقضات الإجتماعية، الريفية والحضرية تضاف إليها إشكاليات ذات طبيعة هيكلية تم تحديدها من طرف المخطط الوطني، وقد سمحت بإبراز ستة رهانات كبرى، إلا أنها لا تكمن معاينة المشاكل الحالية، ولا حتى الناشئة، بل تمكن في إيجاد أجوبة مستدامة وعملية في ذات الوقت ويتحملها الاقتصاد والمجتمع ، ويمكن تحديدها في الرهانات التالية:

1/ نضوب الموارد وأساسا الماء:

إن ضعف الموارد والثروات يتطلب اتخاذ إجراءات وقاية وتثمين للحد من التعرض لمخاطر كبرى، ولضمان دوام الأنشطة الإقتصادية لحد الآن، وخيارات التنمية، اعتمدت على تفضيل استغلال الموارد والتجهيز المفرط للبلاد، دون مراعاة المدى الطويل والأثر البيئي، وهكذا، فإن الجزائر وصلت إلى القطيعة مع أوضاع، لم يعد بعضها قابل للتدارك.

- ندرة المورد المائي، وهشاشة التربة (عرضة للانجراف) والأنظمة البيئية.
- التعرض للمخاطر الكبرى المرتبطة بالتعمير غير المراقب.
- إهمال التراث الثقافي.

لذا يجب أن يصبح **مبدأ الديمومة البيئية عامل للتحكيم** في **استراتيجيات تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية فالانتقال البيئي انتقال مواز لنجاح الانتقال الاقتصادي.**

2/ أزمة عالم الريف:

باستثناء القرى الواقعة على مشارف المناطق الحضرية والقطاعات التنافسية، فإن الريف يتعرض إلى نزوح ويوجد في وضعية صعبة، ويلوح في الأفق اتجاهان: التوجه نحو المدن الصغيرة والمتوسطة أو العودة إلى الحياة الريفية، ولا تعني العودة إلى السكن المشتت ولكنها تعني استعادة القرى لطبيعتها الفلاحية، وفي الحالتين، يفترض التجديد الريفي ربطا قويا بين الريفي والحضري.

3/ انحلال الرابط الديموغرافي، الاقتصادي:

إن الزيادة المستمرة في عدد السكان مشكلة من المشاكل الضخمة التي تعاني منها كل شعوب العالم، ومن المؤكد أن ذلك الارتفاع الهائل يؤدي استغلال الموارد الطبيعية، وبالتالي وتدمير البنى نتيجة عدم التوازن، لذا يشكل فك الارتباط الديموغرافي الاقتصادي اليوم التحدي الوطني الكبير ويبقى مشكل

النمو الديموغرافي قائما برمته: مواجهة وصول الأجيال التي ولدت منذ عشرين سنة إلى سوق العمل وذلك بنسب نمو اقتصادي غير كافية فهناك جيل من الشباب النشط يوجد اليوم عرضة للبطالة ولظروف معيشة هشة في أغلب الأحيان، ولا يجد الشروط القادرة على تثمين طاقته في خدمة الإقليم ولا على تلبية حاجيات نوعية الحياة. فالهيكل الاقتصادي في حد ذاته مصاب بإعاقات تجعله غير قادر على مواجهة حاجيات البلاد، سواء من حيث خلق الثروات أو توفير مناصب العمل

4/ الأزمة الحضرية(الجريدة الرسمية،العدد:61 المؤرخة في: 2010/10/21، ص44):

المسألة الحضرية هي أولوية للمخطط، ليس فقط التنمية الحضرية غير المستدامة، بل لكونها تؤدي إلى مخاطر وخيمة فالمشكل مضاعف: التعمير يؤدي إلى ريف قاحل و عقم البيئة، والمدن تنمو بلا تمركز ، ولا نوعية،وهو خطر على الانسجام الاجتماعي وعلى تطور المجتمع، وكذلك على دخول المدن المنافسة الدولية، ويبدو النظام الحضري مختلا بصورة كبيرة، بين قمة المراكز الكبرى الضخمة وقاعدة مبهمة من المدن ذات الوظائف والعلاقات ضعيفة الهيكلة.

إن خيارات نمط للتعمير النوعي هي في الواقع خيارات مجتمع ونمط اقتصادي.

5/ انفتاح الاقتصاد الوطني ورهاناته:

تندرج الجزائر ضمن فضاءات اقتصادية جوارية وتقيم علاقات تجارية مميزة مع الاتحاد الأوروبي والمغرب العربي وهذه الوضعية، ترافق إصلاحات جهازها الإنتاجي نحو اقتصاد سوق حر وتنافسي، فالجهاز الإنتاجي يندرج في تكامل اقتصادي يزداد اتساعا ، ويرافق هذه التحولات اقتصاد المعرفة، مع إزالة الطابع المادي المتنامي للمبادلات ولخلق القيم المضافة الحاسمة في ميدان الإبداع ومعالجة نشر المعرفة، وتصبح **الجاذبية والتنافسية** ضرورة الانخراط في هذه الحركيات الجديدة، وتشكل عوامل هامة لإعادة التأسيس الإقليمي، وهكذا تبدو الأقاليم بمثابة قواعد للإنتاج والمبادلات.

6/ تقوية الرابط الإقليمي والحكم الإقليمي

يتقاطع هذا الرهان مع بقية الرهانات ، ويتمثل المشكل الأساسي في خلق " علاقة إقليمية " من نوع جديد قصد تطوير صيغ جديدة لممارسة المسؤولية على الأقاليم، ويكمن في تقاطع التنمية والدمقرطة ويجب على الدولة أن تخلق ظروف تجنيد عام للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وتتواجد هذه الرهانات الستة في مرحلة تشدها ثلاثة استحقاقات:

- من وجهة نظر اقتصادية مع تزايد حدة السياق وفتح الحدود.
- من وجهة نظر اجتماعية مع وصول أجيال جديدة إلى سوق العمل وبأعداد كبيرة.
- من وجهة نظر إيكولوجية مع اقتراب الندرة المائية المعممة.

الفرع الثاني: الخطوط التوجيهية الأربعة والبرامج العشرون للعمل الإقليمي

جاءت الخطوط الأربعة التوجيهية لتهيكل المخطط الوطني ولترد على رهانات تنمية الإقليم الوطني، حيث تشكل الخيارات الأساسية والأهداف الوطنية الكبرى للتنمية مثلما تم تعريفها في التشخيص ثم الإعلان عنها في مختلف السيناريوهات، كما سيتم البيان في ما يلي:

الخط التوجيهي 1: نحو إقليم مستدام إدماج إشكالية البيئة في بعدها القاري والإقليمي.

مزج هذا الخط التوجيهي الأول بين بعدين رئيسيين هما تهيئة الإقليم والديمومة حيث تشمل تهيئة الإقليم كل الانجازات المادية وغير المادية، أما الديمومة فتشير إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت والمكان المناسبين لحماية الموارد(بشاينية،2013/2012، ص115).

الخط التوجيهي 2: إنشاء ديناميات إعادة التوازن الإقليمي

يهدف هذا الرهان الذي يقع في قلب مسعى تهيئة الإقليم إلى بروز خطوط جديدة للتقسيم وإستقطابات جديدة تهيكل تنظيما متجددا يربط فضاءات متمايزة وأكثر تكامل وتضامنا بين المكونات الكبرى للإقليم، وترقية نظام حضري أكثر تسلسل، وبعث علاقات أكثر كثافة وقدرة على استقطاب عالم الريف، ومن اجل ذلك يضع المخطط عدة استراتيجيات لإعادة الهيكلة والتنمية الطموحة.

الخط التوجيهي 3: خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم

وفي هذا السياق المزدوج يخلق المخطط الوطني شروط التنافسية والجاذبية للأقاليم، ويكون ذلك بتأكيد قدراتها على الإنتاج والتبادل وفق قواعد الاقتصاد العصري، وجذب المهارات والتكنولوجيات والاستثمارات الأجنبية لتطوير الجاذبية والتنافسية.

الخط التوجيهي 4: تحقيق الإنصاف الإقليمي

يشكل المقابل لسياسة الجاذبية والتنافسية، فالتنمية المستدامة تزيد من حظوظ بعض الأقاليم وتعمق التفاوتات والتباينات مع أقاليم أخرى، وبهذا يشكل ضمانة للتوازن والتضامن الإقليمي، والمساهمة في الاستدامة، كما يوفق بين الانسجام الاجتماعي والوحدة الوطنية مع مراعاة جاذبية الأقاليم، ليجعل المخطط الإقليم فضاءا مشتركا للجميع يضمن التضامن الإقليمي.

وبالتالي فالخطوط التوجيهية الأربعة تمثل نظاما للعمل المنسجم المتسم خصوصا بالتكامل الذي يدعو إلى: الديمومة وإعادة التوازن والجاذبية والإنصاف الإقليمي وهي الأوجه الأربعة لاستراتيجية تهيئة وتنمية الجزائر في آفاق 2030، ترتكز على واقع الإقليم الوطني والسياسات القطاعية أو الإقليمية الجاري تنفيذها، وتدمج بالتالي عددا كبيرا من الترتيبات والمشاريع الموجودة لكنها تحاول تكييفها مع رهانات التنمية الإقليمية الخاصة بالمخطط الوطني، وتم تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية من خلال عشرين 20 برنامجا للعمل الإقليمي»PAT « وتعتبر برامج العمل الإقليمي بمثابة برامج عملية وقد جعل حجمها وتعقيداتها أو طابعها الأفقي من هذه البرامج عمليات طويلة المدى تجمع فاعلين متعددين ومتنوعين.

بيد أن هذه الخطوط الأفقية التي تشكل إلا مرحلة في إعدادها، فهي ذات طبيعة إسنادية مطروحة للنقاش على الصعيد الإقليمي وفضاءات البرمجة الإقليمية من طرف السلطات المحلية (الوالي والمنتخبين المحليين، ولكن أيضا وبصفة قطاعية على المستوى الوطني من طرف الحكومة).

المبحث الثاني: إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

المخطط الوطني أعد بناءا على طموحات عريضة تهدف أولاُ للاسترداد الإقليم الوطني، ثم خلق الإقليم المندمج والمستدام عمرانيا باعتبار أن سيرورة الإندماج تُميزها الخطوات المتدرجة والمتسلسلة استنادا على سياسات إقليمية في جميع المجالات العمرانية وفق مرحلة وخطة إقليمية ذات معايير منسقة ومترابطة يمكن تضمينها في إستراتيجية للتنمية تشمل ما يلي:

المطلب الأول: أدوات تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

1/ برامج العمل الإقليمي(PAT) (الجريدة الرسمية، العدد: 61 المؤرخة في: 2010/10/21، ص109):وهي برامج عملية وملموسة تترجم الخطوط التوجيهية وبرامج العمل للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم ويبلغ عددها 20 عشرين برنامجا يتم تزويدها بميزانيات خاصة.

2/ هياكل الدعم للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم:يتم تجسيد سياسة المخطط بوضع وسائل خاصة وهي:" المالية والتقنية والبشرية"، وبالأخص الوسيلة الأخيرة التي تتطلب عددا هاما من المهنيين والمحترفين المؤهلين.

3/ أدوات تمويل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (الوسائل المالية):ينص القانون 01-20 السابق الذكر على تقديم الاعتمادات والمساعدات المالية الضرورية للبرامج وللأعمال وللاستثمارات، وأيضا على مضاعفة جميع الوسائل المالية في إطار المخطط.

4/ الادوات المحفزة لتهيئة الإقليم:

ويتعلق الأمر سواء بالترتيبات الجديدة أو ببعض الترتيبات الموجودة ولكن يتعين تجديدها كونها قديمة أو لم يسبق أن طبقت.

أ/ الصندوق الوطني لتهيئة وجاذبية الإقليم (FNAAT) : يعتبر محاولة لإعادة إحياء الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية، الذي تم احداثه سنة 1963بموجب المرسوم 63-217 المؤرخ في 18جوان 1963، يتعلق بمجلس المراقبة ومجلس الإدارة للصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية، ج. ر، عدد 43، ويتعين العمل على إعادة تنظيمه كونه لا يزال غير عملي بعد، بسبب غياب النصوص التنظيمية والاعتمادات الضرورية.

ب/ علاوات تهيئة وتنمية الإقليم (PADT) :وتشمل المستوى الوطني والمستوى المحلي وهي علاوات موجهة لدعم المستثمرين لتطوير أنشطتهم وتقييمهم ومتابعتهم لبلوغ الأهداف المرجوة لتهيئة الإقليم.

ج/ عقود تنمية الإقليم: تنفيذ هذه العقود المنصوص عليها قانونا يتم إبرامه بين الدولة أو أحدى أو عدة جماعات محلية وشركاء اقتصاديين آخرين في إطار تجسيد المخطط الوطني.

د/ المجلس الوطني لتهيئة الإقليم:قصد السهر على تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سيتم إنشاء لجنة متابعة، زيادة على ذلك في إطار المجلس الوطني.

المطلب الثاني: تفرعات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

تنص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم: 10 259 المؤرخ في 21 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة الإقليمية والبيئة ج ر عدد 64 الصادرة في 26 أكتوبر 2010، معدل ومتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 12-433 المؤرخ في: 25 12 2012 ج رعدد 71،على أن المخطط الوطني يتفرع إلى مخططات قطاعية ومخططات إقليمية.

1/ مخططات توجيهية قطاعية:

وهي وثائق التخطيط التي توجه للعمل القطاعي للوزارات والمتمثلة في المخطط التوجيهي للبنى التحتية الكبرى والخدمات ذات المنفعة الوطنية حيث تنص المادة 22 من القانون 20/01 السابق الذكر على مايلي: "تؤسس مخططات توجيهية خاصة بالبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية وهي الأدوات المفضلة لتطوير الإقليم الوطني والتنمية المنسجمة للمناطق "، وتتضمن ما يلي: المخطط التوجيهي للفضاءات والمساحات المحمية.- المخطط التوجيهي للمياه، والنقل، والمطارات، والموانئ.- المخطط التوجيهي للتنمية الزراعية، والصناعية.- المخطط التوجيهي للتكوين، والصحة، والسياحة، ويشمل: المياه، المطارات، الموانئ، الطاقة والصحة...، وهي: 21 مخططا، وقد تم تجمع هذه المخططات التوجيهية في 05 ميادين كبرى لأسباب تتعلق بالوضوح وحسن الفهم وإدارة لوحة التوجهات لمختلف القطاعات:

- ميدان البيئة والتراث. - الميدان الإقتصادي. - ميدان النقل والمواصلات.
- ميدان التكوين. - ميدان الصحة والرياضة.

2/ مخططات إقليمية(وناس، 2001، ص 345)

وهي وثائق التخطيط التي توجه للعمل الفضائي للمجموعات المحلية والمنتخبين والمتمثلة في: مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية وعددها 09 مخططات مقسمة على 03 مستويات:

- على مستوى التل: ومقسم إلى:
  - فضاءات البرمجة الإقليمية "شمال-وسط".
  - فضاءات البرمجة الإقليمية "شمال-شرق".
  - فضاءات البرمجة الإقليمية "شمال-غرب".
- على مستوى الهضاب العليا: ومقسم إلي:
  - فضاءات البرمجة الإقليمية "الهضاب العليا-وسط".
  - فضاءات البرمجة الإقليمية "هضاب عليا-شرق".
  - فضاءات البرمجة الإقليمية "هضاب-غرب".

- على مستوى الجنوب: ومقسمة إلي:
- فضاءات البرمجمة الإقليمية "جنوب- غرب".
- فضاءات البرمجمة الإقليمية "جنوب-شرق".
- فضاءات البرمجمة الإقليمية "الجنوب الأكبر".

3/ المخططات التوجيهية المدن الكبرى (سياسة المدنية):

إن سياسة المدينة تم تكريسها بالقانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة(**الجريدة الرسمية، العدد: 15 المؤرخة في: 2006/03/12**)، وتم تأكيده بالمخطط الوطني من خلال برنامج خاص يتكفل بالمشاكل التي تواجهها المدينة الجزائرية.

وترسم الدولة سياسة المدينة وتضمن مسارها وتحدد أهداف، وإطارها وأدواتها، تستند على هيئات تتمثل في: "المرصد الوطني للمدينة الذي انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-05 المؤرخ في 8 يناير سنة 2007 والمتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وسيره، ج ر عدد 03 المؤرخة في 8 يناير سنة 2007، والمجلس الوطني للمدينة تطبيقا للمادة 20 من القانون 06-06 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة السابق الذكر، وأعمال.

وعليه فان نجاح سياسة المدينة يتطلب إعادة منظومة من أدوات التخطيط تقوم على العمل ضمن مستويات عدة تبدأ بالقاعدة مخططات شغل الأراضي، إلى المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير، وهي الأدوات الأساسية المرتبطة بتخطيط المدن.

4/ المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل "SDAL":

تنص المادة 07 من القانون 01-20 المتضمن قانون تهيئة الإقليم السابق الذكر على أن المخطط التوجيهي للسواحل الذي بالتوافق مع المخطط الوطني، يترجم بالنسبة للمناطق الساحلية والشريط الساحلي للبلاد والترتيبات الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة والمستهدفة وتثمينها، وقد صدر العديد من التنظيمات التي تنظم ذلك نذكر من بينها:

- المرسوم التنفيذي رقم 06-351 مؤرخ في 05 أكتوبر 2006 يحدد شروط إنجاز المسالك الجديدة الموازية للشاطئ.
- المرسوم التنفيذي رقم 07-206 مؤرخ في 30 يونيو 2007 يحدد شروط وكيفيات البناء وشغل الأراضي على الشريط الساحلي وشغل الأجزاء الطبيعية المتاخمة للشواطئ وتوسيع المنطقة موضوع منع البناء عليها.
- المرسوم التنفيذي رقم 08-327 مؤرخ في 21 أكتوبر 2008 يتضمن إلزام ربابنة السفن التي تحمل على متنها بضائع خطيرة سامة أو ملوثة بالإخطار عن وقوع أي حادث في البحر.
- المرسوم التنفيذي رقم 09-88 مؤرخ في 17 فبراير 2009 يتعلق بتصنيف المناطق المهددة للساحل.

5/ المخططات التوجيهية لتهيئة المدن الأربع الكبرى (الجزائر، قسنطينة، هران،عنابة):

يتضمن هذا المخطط 04 أربعة محاور كبرى:

- رسم حدود فضاءات المدن الكبرى. – التشخيص القطاعي والإقليمي والاجتماعي والاقتصادي.
- المخطط التوجيهي لتهيئة المدينة الكبيرة والبرنامج الأولوى للتدخل. – آليات الإنجاز والمتابعة.

وتدعم هذه المحاور الأربعة بوثائق بيانية على مستوى 50000/1 من أجل إعادة تمثيل فضاءات المدن الكبرى.

المطلب الثالث: المهام الخمس التي أدت إلى إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

- **المهمة 1: الحصيلة، التشخيص، الاتجاهات، الإشكاليات والرهانات**

تتشكل من الحصيلة القطاعية والفضائية للتشخيص الإقليمي وتم انجاز عملية التشخيص وفق مقاربة نسقية تهتم بالتفاعل والترابط للمشاكل الإقليمية في نفس النظام، وتتشكل أيضا من الرهانات الإقليمية والتوجهات والبدائل ودور الفاعلين، لتستمكل بمقاربة نوعية تقوم على مؤشرات اقتصادية وبيئية استخدمت نتائجها كقاعدة لبناء مختلف السيناريوهات.

- **المهمة 2: توجيهات عامة، سيناريوهات:**

حاول المسعى الاستشرافي الإقليمي في مرحلة ثانية، تحديد الإمكانيات المستقبلية للإقليم الوطني، تحديد الإمكانيات المستقبيلة للإقليم الوطني بتعريف التوجهات الرئيسية الماثلة، إمكانية بروز رهانات وتحديات ومختلف الردود عليه ليتم تحديد أربعة سناريوهات استشرافية.

- **المهمة 3: كيفية إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:**

سمحت الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني في مرحلة ثالثة من تحديد الاستراتيجيات الكفيلة ببلوغ هذا المستقبل المأمول للإقليم الوطني، وتم تحديد أربعة خطوط توجيهية منسجمة، متمفصلة، ومندمجة وفي مرحلة رابعة تتولد عنها عشرون 20 برنامجا للعمل الإقليمي.

- **المهمة 4: تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:**

توضح كيفيات تنفيذ المخطط وتحدد الدور الخاص بالدولة والجماعات الإقليمية، وتحدد وظائف المؤسسات النوعية التي تشكل أدوات للسياسة الإقليمية والعلاقات بين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ومخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية.

- **المهمة 5: متابعة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، التقييم، القيادة، لوحة القيادة:**

توضع لوحة القيادة في شكل إطار منطقي يسمح بمتابعة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، كما هي مبينة في الشكل الموالي:

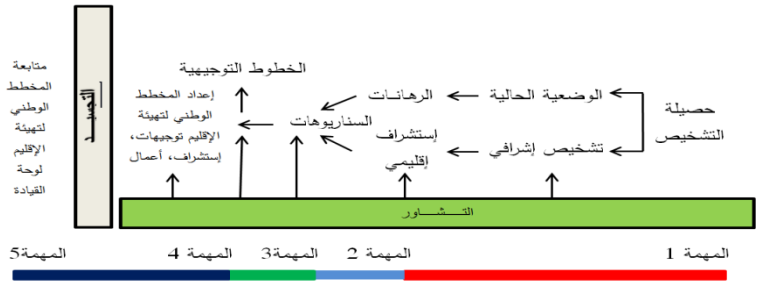

المبحث الثالث: ووثائق تحضير وإعداد المخطط الوطني وتجسيده

يبين المخطط الوطني الطريقة التي تعتزم من خلالها الدولة ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في الانصاف الاجتماعي، والفاعلية الإقتصادية والإسناد البيئي في إطار التنمية المستدامة على مستوى الإقليم برمته بالنسبة للعشرين 20 سنة المقبلة، وهو بهذا موسوم بخصوصية سواء في مراحل إعداده وتجسيده وفقا لأهدافه المسطرة أو من حيث الوثائق المكرسة لذلك، وهو ما سنفصله:

المطلب الأول: الوثائق(الجريدة الرسمية، العدد: 61 المؤرخة في: 2010/10/21، ص117)

إرتكز على مجموعة من الوثائق يمكن إجمالها في ما يلي:

- **الوثيقة 1: الكتاب الأخضر لتهيئة الإقليم: (أرضية للنقاش الوطني حول تهيئة الإقليم)**

إعتمد هذا الكتاب على إنجاز تشخيص إقليمي يبرز الرهانات والتحديات التي يواجهها الإقليم الوطني، والتهديدات المحدقة بالرأسمال البيئي الوطني توضح رهانات الانتقال الاقتصادي والاختلالات بين الأقاليم، التي هي من بين أهم التحديات التي يتعين مواجهتها، ولقد سمح أيضا بتقديم المراجع الكفيلة بالقيام بالاختيار الأفضل بالنسبة للمستقبل، ويقدم حصيلة سريعة لكنها دقيقة حول وضعية الإقليم، شكلت قاعدة النقاش الوطني.

- **الوثيقة 2: التشخيص الإقليمي (معاينة شاملة لشغل الإقليم الوطني)**

تقدم هذه الوثيقة خلاصة ملفات المواضيع للوضعية القطاعية والفضائية للجزائر، وتشكل هذه الوثيقة نقطة انطلاق للتفكير المؤدية إلى إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

- **الوثيقة 3: الحصيلة القطاعية لشغل الإقليم**

وتجمع هذه الوثيقة ملفات مختلف الموضوعات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية للوزارات، مع ملخص يشمل الفضاءات التسع للبرمجة الإقليمية.

- **الوثيقة 4: اتجاهات شغل الإقليم ومخاطر الاختلالات الإقليمية في آفاق 2030**

يتعلق بتحليل استشرافي يحدد الظواهر الناشئة والقطيعة المحتملة للإقليم في حالة فرضية تواصل هذه الاتجاهات، ويغطي هذا التحليل تسعة ميادين: "السكان، المياه، التراث الطبيعي والثقافي، الإعمار والنظام الحضري، رأس المال البشري، الهياكل، نظام الإنتاج التكنولوجي والانفتاح على الخارج والحكم الراشد للأقاليم".

- **الوثيقة 5: الرهانات الإقليمية لآفاق 2030**

تم التعرف على ست 06 رهانات إقليمية بتقاطع المزايا والنقائص والفرص والتهديدات للإقليم تتمثل في: إعادة شغل الإقليم، تكييف النظام الحضري مع متطلبات المستقبل، التنافسية الإقليمية، الإنصاف الإقليمي، الاستدامة الإقليمية والحكم الراشد للإقليم.

- **الوثيقة 6: الحكم الراشد للإقليم :** وتعالج رهانات الحكم الراشد وأهمية المقاربة التساهمية من أجل ملائمة أفضل للمخطط الوطني، ويجب أن يشمل الحكم الراشد جوانب الشراكة العمومية والخاصة، ومشاركة المجتمع المدني، ومسائل اللاتمركز واللامركزية على الخصوص.
- **الوثيقة 7: نموذجية الإقليم (الفضاءات الناشئة)**

تقوم على معالجة المعطيات الإحصائية المؤقلمة التي تبرز الديناميات الإقليمية مع التوفيق بين المتغيرات الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، وسمحت بإعداد خريطة جغرافية تمثيلية بنماذج إقليمية، وقد أمكن في الأخير، وضع سيناريوهات تسمح برسم الفضاءات الكبرى للبرمجة الإقليمية.

- **الوثيقة 8: السيناريوهات الأربعة لتهيئة الإقليم: (الصور الأربعة لجزائر الغد)**

تمت صياغة عدة خيارات كبرى للتهيئة انطلاقا من الرهانات الستة الأساسية التي تم التعرف عليها بالنسبة للإقليم الوطني، وهي كما يلي:

- **السيناريو 1: التوازن الإرادي (الطوعي)**

يهدف إلى بعث الأنشطة وخلق القواعد الإنتاجية التي تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للهضاب العليا والجنوب، والتي تسمح بكبح التنمية الفوضوية للساحل وتعمل على إعادة توازن .

- **السناريو 2: دينامية التوازن**

يهدف للتثمين المزدوج للإقليم بإنشاء أقطاب التوازن لضمان تنمية الهضاب العليا والجنوب من جهة، وإعادة هيكلة الشريط الساحلي والتلي من جهة أخرى، بل وأيضا التوازن بين الحضري والريفي وتحقيق التوازن المستدام للإقليم.

- **السيناريو 3: الإقليم التنافسي**

يقوم على رهان لعبة قوى السوق المدعوة لأقلمة الأقاليم مع متطلبات الاقتصاد، وذلك بتقليص الاختلالات الإقليمية وبضمان حد أدنى من الإنصاف الاجتماعي.

- **السيناريو 4: الإقليم المتناثر (سيناريو اللامقبول)** يحدد الاتجاهات الحالية السلبية ويربط بينها، ويبرز الفوضى الإقليمية، ويتعارض مع الديناميات الإقليمية.

- **الوثيقة 9: السيناريو المقبول (التوفيق بين التوازن الإقليمي والتنافسية)** يهدف إلى إعادة توازن مستدام بين المكونات الكبرى للإقليم الوطني وتكييف مع متطلبات الاقتصاد المعاصر.
- **الوثيقة 10: الخطوط التوجيهية الأربعة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم**

ترمي إلى التوفيق المنسجم بين المتطلبات الأربعة لتهيئة الإقليم: بناء إقليم مستدام، خلق ديناميات إعادة التوازن الإقليمي، خلق شروط جاذبية وتنافسية الأقاليم، وتحقيق الإنصاف الإقليمي.

- **الوثيقة 11: خيار الهضاب العليا (خيار إستراتيجي)**

تمثل الهضاب العليا ورقة هامة لتنمية الجزائر، وتجمع ثالث فضاءات للبرمجة الإقليمية تشمل 14 ولاية سهبية: ستة مواضيع ذات أولوية تبرز هذا الخيار الاستراتيجي: كبح التسحل، إعادة نشر سكان التل في الهضاب العليا، التحكم في التعمير، التسيير المدمج وتثمين الموارد من الماء والتربة، حماية وتثمين المواقع الحساسة وتطوير الفلاحة وإعادة تنشيط الريف، جاذبية الإقليم بربط الهياكل، تكنولوجيات الإعلام والاتصال، الطاقات المتجددة وتنمية أقطاب الجاذبية.

- **الوثيقة 12: التفرعات القطاعية**

تم فصل بين القطاعات والأقاليم حتى ولو لم يتضمن القانون رقم 01-20 السابق الذكر إشارات قطاعية فإنه يوصي بالانسجام بين المخطط الوطني وتنمية القطاعات، هذا الانشغال الإقليمي مشار إليه بالخصوص في التقرير فيما يخص بعض المجالات الأفقية التي تهم مجموع الإقليم والقطاعات المنتجة والنشاطات ذات الطابع الإستراتيجي.

- **الوثيقة 13: التفرعات الإقليمية (أخذ الفوارق الإقليمية بعين الاعتبار)**

ويشمل الفضاءات الحساسة والمدن الكبرى وفضاءات البرمجة الإقليمية.

- **الوثيقة 14: أقطاب الجاذبية (من أجل أقاليم متفتحة على الابتكار والمعرفة)**

هذه الوثيقة هي خالصة تفكير استراتيجي لسياسة وطنية لخلق أو تدعيم هذه الأقطاب.

- **الوثيقة 15: أقطاب الجاذبية الريفية**

إن هدفها هو التطوير الأمثل للمناطق الريفية بجذب المستثمرين وتطوير التعاون بين جميع عائلات الفاعلين المعنيين بتنمية هذه المناطق.

- **الوثيقة 16: برنامج التهيئة** الشاطئية(PAC)

يتناول الجزء السادس عشر 16 إطار التدخل وتهيئة الساحل.

- **الوثيقة 17: الإستراتيجية الصناعية والتنمية الفضائية: إستراتيجية وسياسة للإنعاش والتنمية الصناعية:** يحدد هذا التقرير الإطار الاستراتيجي للتنمية الصناعية للجزائر، عدة إشارات ومسالك للتفكير، وتم اقتراح إستراتيجية من خمسة أبعاد هي: إعادة اقتحام الأسواق الداخلية،إعادة الاعتبار للحظيرة الصناعية لإنتاج المواد الوسيطة ونشرها، واستغلال الغاز الطبيعي بوضع الإنتاج عبر كامل التراب الوطني وتوفير الشروط الكفيلة ببعث صناعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، إنشاء مناطق مندمجة للتنمية الصناعية وأقطاب تقنية متخصصة.

المطلب الثاني: إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمصادقة عليه

تتولى الدولة إعداد المخطط تطبيقا للمادة 19 من القانون 20/01 السابق الذكر، حيث ينشأ ويشكل مجلس وطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، الذي يساهم في إعداد المخططات التوجيهية الوطنية والجهوية حسب المادة 21 من نفس القانون، و**يصادق** عليه عن طريق التشريع لمدة 20 سنة وفقا للمادة من الأولى من القانون رقم: 10-02 السابق الذكر، يكون موضوع تقييمات دورية وتحيين كل (05) خمس سنوات، حسب الأشكال نفسها تطبيقا للمادة 20 والمادة الأولى 01 فقرة 02 من القانون 10-02 السابق الذكر، ويكون باقتراح من المجلس الوطني لتهيئة الإقليم.

وتجدر الإشارة إلى أن إعداده يعتبر فرصة نادرة وجد موحدة بالنسبة لمجل الدوائر الوزارية حيث يعقد اجتماع اللجنة المشتركة بين القطاعات والتي تجمع مختلف الوزارات القطاعية المعنية بتهيئة الإقليم بصفة منتظمة، وقيامها بمسعى تساهمي وتشاوري مع الفاعلين الإقليميين على امتداد إعداد المخطط، وهذا ما يسمح بتحقيق الانسجام بين الأهداف والبرامج الخاصة بالمخطط الوطني ومختلف أهداف وبرامج الوزارات من خلال مخططاتها الرئيسية، لذا يعد إعداد المخطط الوطني هو انتاج مسعى أفقي فيما بين القطاعات والوزارات ويجب أن يتجلى هذا الطابع في المرحلتين الكبيرتين للمخطط الوطني: أثناء إعداده من خلال: اجتماع اللجنة المشتركة بين القطاعات، واجتماع العمل بين مكاتب الدراسات المعنية ووزارة التهيئة العمرانية والبيئة ومختلف الوزارات، وأثناء تجسيده: وهو ما سنتحدث عنه في النقطة الموالية:

المطلب الثالث: تجسيد المخطط الوطني وتقييم تكلفته

يرتكز تجسيد المخطط لآفاق 2030 الذي تسعى السلطات العمومية إلى جعله من الأهداف الأساسية لتنمية كافة مناطق الإقليم في إطار العصرنة على أربعة خطوط توجيهية، تتمثل في ديمومة الموارد لاسيما المياه والتربة إلى جانب إنشاء نوع من الحركية في التوازن ما بين الأقاليم وخلق شروط جاذبية وتنافسية لها وتحقيق الإنصاف الإقليمي، ويرتكز تجسيد المخطط الوطني على:

- إنجاز العمليات الخاصة بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- إنجاز برنامج القطاعات الأخرى المندمجة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

اعتماد التوجيهات القطاعية على لوحة القيادة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم التي تقترح تشكيلة في الترتيبات التقنية لمتابعة تسمح بـ:

- التقييم الدوري لمستوى إنجاز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- التأكد من وجود الانسجام وتحديد أوجه الاختلال والتناقصات وعدم التناسب بين الاستراتيجيات القطاعية ومشاريع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مع الاستراتيجيات موضوع مشاريع يجرى انجازها من طرف مختلف الوزارات.

وعليه يمكن أن تتحقق ملائمة الأبعاد الإقليمية للمخطط من طرف جميع الفاعلين.

وتجدر الإشارة إلى أن تطبيق المخطط يكون بصورة تدريجية، فهو مخطط ذو قيمة من حيث محتواه، **ومن حيث مسار تنفيذه،** والذي يمر بمرحلتين أساسيتين هما:

- **المرحلة الأولى**، تمتد إلى سنة 2015: الانتقال من السياسة الطوعية لتهيئة الإقليم مع الصعود القوي للشركاء العموميين والخواص، وتتميز بهيمنة الدولة على تنفيذ المخطط الوطني وتمتد هذه المرحلة إلى غاية سنة 2015،ذلك أن الطابع الشمولي له وامتداده ليشمل كامل التراب الوطني، جعل من الدولة تتحمل المسؤولية على تنفيذه، ويقع على عاتقها تجسيد برامج تهيئة الإقليم المنصوص عليها في المخطط الوطني، وفقا لما حدده لها من وظائف من خلال تجسيد المخططات التوجيهية القطاعية والمعد في إطار مخطط إنعاش ودعم النمو والمخطط الخماسي
- **المرحلة الثانية (بوطالبي، 2017/2016، ص95)** وهي مرحلة الشراكة والتي تمتد من 2015 إلى غاية استكمال تنفيذ المخطط الوطني آفاق 2030، حيث تتطلب إشراك أطراف أخرى إلى جانب الأجهزة الرسمية في الدولة، على غرار القطاع الخاص وفعاليات المجتمع المدني والمواطنين، ذلك أن المخطط يعد فرصة كبرى لتوضيح الدور التشاركي للفاعلين والوطنيين والمحليين، والعموميين والخواص، في تجديد أنماط الحكم وتصور مستويات جديدة للتخطيط، وهو ما يجعل من الدولة تتحول إلى دور المرافق والموجه بحيث يقتصر عليها ضمان أربعة وظائف هامة في ميدان التهيئة تتمثل فيما يلي:
  - إرساء القواعد التشريعية والتنظيمية الكفيلة بتنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم من خلال تحديد القواعد المتعلقة بالتخطيط العمراني، ووضع قواعد اللاتمركز واللامركزية قصد السماح بانجاز أهداف المخطط.
  - توجيه ومرافقة التنمية الاقتصادية للإقليم.
  - تبقى الضامن للتضامن الوطني الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي بما يسمح بتحقيق التوازن المستدام للأقاليم.
  - تجسيد وتحفيز مبدأ الشراكة: وذلك بالانتقال من تهيئة تحظى فيها الدولة بالدور القوي وتمتلك فيها حق التدخل إلى تهيئة متشاور عليها.

أما عن تقييم تكلفة المخطط الوطني فهو غير قابل لتقييم تكلفته، فالرهان كبير والأهم لهذا المخطط هو أن يكون قابلا للتطبيق ولأجل ذلك يجب:

- يكون منسجما في تشخيصه وفي إشكاليته وفي اختياراته الأساسية.
- أن يكون قابلا للتمويل، ولأجل ذلك يجب أن تنتقل الجزائر من اقتصاد الريع الذي يقوم على المحروقات والنفقات العمومية إلى نمو داخلي يقوم على اقتصاد خلاق للثورة.
- ويفرض هذا الخيار نفسه وعليه أن يبنى كما هو الشأن في كل بلدان على التطور التكنولوجي والمنافسة العالمية.

وفي الأخير نقول أن المشرعالجزائري في سبيل التجسيد على أرض الواقع، فإن التمويل يكون عن طريق الدولة وسيكون موضوع قوانين متعدّدة السنوات كما نصت المادة 65 من القانون 01-20

السابق الذكر، كما ستتصّ قوانين المالية على الإجراءات المحفّزة بغرض تطوير الفضاءات والأقاليم والأوساط الواجب ترقيتها كما نصت المادة 57 من نفس القانون، كما نصّ القانون على إمكانية إبرام عقود تنمية تشترك فيها الدولة ومختلف الفاعلين من جماعات محلية والمتعاملين والشركاء والاقتصاديين، للقيام بأعمال وبرامج المخططات التوجيهية السالفة الذكر.

الخاتمة : وأخيرا لا يسعنا إلا أن نؤكد أن المخطط الوطني والمنصوص عليه في القانون20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة والمصادق عليه سنة 2010 أداة لتخطيط وإعادة تنظيم الإقليم الوطني وضمان لمكاسب وتنويع الاستقرار الاقتصادي، ويحدد إستراتيجية تهيئة وتنمية الجزائر بالنسبة للعقدين القادمين، أي في أفاق 2030، لذلك كان من الضروري إحاطته بجملة من الضمانات التي تضمن تحقيق أهدافه، وهو ما تعكسه جملة التوصيات التي نقترح من بينها:

- وضع سياسة اقتصادية بيئية قوامها الاستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية.
- توفير الأدوات المادية والبشرية الكفيلة بتطبيق السياسات الموضوعة والمرسومة ضمن المخطط .
- تفعيل مشاركة الجماعات المحلية في السياسية الإقليمية والتي وإن ذكرت شكليا فقط.
- إستحداث هيئات وأجهزة إدارية تعمل على تسهيل وتسخير الظروف الملائمة للاستثمار والتنمية المستدامة ووضع جهات رقابية تحرص على التنفيذ الفعلي للمخطط الوطني وفق الخطط المرسومة لتهيئة الإقليم في جميع مكوناته وفي جميع القطاعات المجالات.

- قائمة والمراجع:

اولا – المراجع بالغة العربية:

- المرسوم رقم: 217/63 المؤرخ في 1963/06/18 يتعلق بتشكيل كل من مجلس المراقبة ومجلس الإدارة للصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية (كادات)، الجريدة الرسمية، العدد: 43 المؤرخة في: 1963/06/28
- القانون رقم: 03/37 المؤرخ في: 1987/01/27 المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، العدد: 05 المؤرخة في: 1987/01/28، ألغي بموجب القانون 20/01، القانون رقم: 20/01 المؤرخ في: 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد: 77 المؤرخة في: 2001/12/15
- القانون رقم: 06/06 المؤرخ في: 2006/02/20 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية، العدد: 15 المؤرخة في: 2006/03/12
- المرسوم التنفيذي رقم: 05/07 المؤرخ في 2007/01/08 يتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد: 03 المؤرخة في: 2007/01/10
- القانون رقم: 02/10 المؤرخ في: 2010/06/29 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، الجريدة الرسمية، العدد: 61 المؤرخة في: 2010/10/21

- المرسوم التنفيذي رقم: 259/10 المؤرخفي2010/10/21 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة، الجريدة الرسمية، العدد: 64 المؤرخة في: 2010/10/28، معدل ومتمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 433/12 المؤرخ في: 2012/12/25، الجريدة الرسمية، العدد: 71 المؤرخة في: 2012/12/26
- التيجاني، بشير محمد.(2004).تهيئة التراب الوطني في أبعادها القطرية، وهران: دار الغرب للنشر والتوزيع.
- بشاينية، وفاء.(2013/2012).إستراتيجية التنمية العمرانية المستدامة والتخطيط الإقليمي "دراسة للمخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ومخططات المدن الجديدة في الجزائر"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- بوطالبي، سامي.(2017/2016).النظام القانوني لتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الأمين دباغين، سطيف 2، الجزائر.
- ديب، سميرة.(2012). سياسة التخطيط الحضري عبر فكرة شبكة المدن الجديدة. مجلة دراسات وأبحاث بجامعة الجلفة،(عدد 12)
- وناس، يحي.(2001).دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة، الجزائر: دار العرب للنشر والتوزيع.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- ADJA, Djillali. DROBENKO, Bernard. (2007).Droit de l'urbanisme, Berti Edition: Alger.
- MERADI, OUARI. (2007).essai d'analyse de la dynamique de l'aménagement du territoire en espace littorale: cas de la wilaya de Bejaia -Défis et perspectives-. mémoire de magistère en science économiques, faculté des sciences économiques, université Bejaia.
- MESTER, RENAN, MADIOT, Yves. (2001).aménagement du territoire, 4eme édition. Dalloz: Paris.